الإصلاحات الزراعية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1858-1911

د. المدني سعيد عمر
قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة الجبل الغربي

المقدمة:

شكلت الأرض دوراً مهما في حياة السكان المعيشية في استغلالها للزارعة،حيث تعد نسبة الأراضي الزراعية في ليبيا حوالي 5% من الأراضي الصالحة للزراعة المرتبطة بالنمط المعيشي القبلي فازدادت أهمية الأرض مع المتغيرات المهمة التي أصابت الولاية، بعد عودة الحكم العثماني المباشر خلال القرن التاسع عشر، سواء فيما يتعلق بالقوانين الصادرة في تلك الفترة المشار إليها التي تم فيها تحديد الحيازات الزراعية، أي تلك التي فرضت عليها الضرائب والرسوم على الإنتاج الزراعي[1].

ولقد كانت الزراعة والرعي من أهم الجوانب الاقتصادية لدى معظم السكان وقياساً باستغلالها على مساحة الولاية الكبيرة القاحلة، وقله عدد السكان، فإن معظم الأسر كانت تمتلك، أراضي صالحة باستغلالها زراعة ورعياً حسب إمكاناتها المتاحة[2].

على الرغم من أن النشاط الزراعي كان يمثل وسيلة العيش ومصدر الزرق وعصب الحياة، فإنه كان في تلك الفترة يعتمد على سقوط الأمطار واقتصار المنطقة على آبار المياه الجوفية التي تستخرج من باطن الأرض التي يصعب على الأهالي توفيرها بسهولة.

وفي منتصف القرن التاسع عشر عملت الدولة العثمانية على النهوض بالزراعة في ولاية طرابلس الغرب، التي كانت آخر ولاية عثمانية في الشمال الأفريقي، بإصدار عدة قوانين ولوائح، كان هدفها هو إعادة تنظيم الزراعة في البلاد، على ضوء ما شهدته خلال عصر التنظيمات العثمانية والإصلاحات الخيرية، ولم تكتف الدولة العثمانية بإصدار جملة من القوانين، بل إنها عملت

على تشجيع النشاط الزراعي، وإدخال أنواع من المحاصيل الزراعية، ونحاول في هذا المقال إلى طرح عدة تساؤلات من أهمها.

- أهم العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي؟
- ما الدور الذي لعبته السلطات العثمانية في إصلاح المجال الزراعي؟
- ما المزروعات التي تم إدخالها في الولاية؟
- ما أهم القوانين الصادرة للنهوض بالزراعة؟
- ما أهم الصعوبات التي واجهت الانتاج الزراعي ؟

هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها في سياق هذه الورقة .

العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي ؟

كان المجتمع الليبي في العهدالعثماني مجتمعاً زراعياً رعوياً، إذ كانت الزراعة تشكل عماد الحياة في المجتمع آنذاك، إلا أنها كانت بدائية ومتخلفة تعتمد على أساليب تقليدية وتعاني من أزمات ومشاكل كثيرة، ومن أبرز تلك المشاكل عدم وجود موارد مائية دائمة، كذلك الظروف المناخية المتقلبة التي كان لها الدور الكبير في نقص الإنتاج الزراعي وقلته، ثم اعتماد المزارعين على الأدوات الزراعية التقليدية فضلاً عن استنزاف خصوبة التربة بالزراعة المتكررة وعدم اتباع الدورات الزراعية، ويضاف إلى ذلك قلة الأيدي العاملة وصعوبة النقل والمواصلات، وعدم اهتمام السلطات العثمانية بها، وقيامها بفرض الضرائب الباهظة على الفلاحين، لاسيما ضريبة العشر التي تفرض على المنتوجات الزراعية وضريبة (الويركو) التي تفرض على الذكور البالغين، وكذلك على الجمال والأبقار والغنم والماعز وأشجار النخيل وآبار السقي [3]. وقد أسهم النظام الضريبي العثماني في تردي الأوضاع المعيشية للفلاح الليبي، فضلاً عن تردي الأوضاع الزراعية، حيث لم تقم السلطات المحلية بأي عمل في مجال التشجير، وتكوين الغابات، والبحث عن المياه الجوفية، وتعتبر العوامل الجغرافية سواء فيما يتعلق بالموقع الجغرافي، أو التضاريس، أو المناخ، أو الحرارة، أو الرطوبة، أو الرياح من العوامل المهمة بالنسبة للزراعة أما عامل الأرض يعد من العوامل المهمة في النشاط الزراعي من حيث صلاحية الأرض للزراعة التي يمارس عليها، النشاط الزراعي.

كما أن السلطات العثمانية لم تفعل شيئاً لتحسين طرق المواصلات بين المدن الساحلية ومراكز الإنتاج الزراعي، ولم تتخذ أي إجراء لإنشاء مخازن للحبوب لتحزين فائض السنوات الخصبة والاستفادة منه في مواجهة سنوات الجفاف [4].

ومن خلال تتبعنا لملكية الأرض كانت الأراضي مقسمة في السابق منذ الفتح الإسلامي بين القبائل الليبية، وليس بين الأفراد وفق ما يعرف بنظام الملك المشاع، وعلى وفق هذا النظام كانت أراضي القبيلة الواحدة تقسم إلى قطع يقوم شيخ القبيلة وأعيانها بتوزيعها على عائلات القبيلة وفقاً لحجم كل عائلة، وكانت هذه العملية تجرى سنوياً دون أن يكون لأية عائلة أرضاً ثابتة [5].

أخذ هذا النظام بالتفكك والانحلال، بظهور نظام الإقطاع الذي انتشر خلال العهد العثماني، والواقع أن نظام المشاعات البدائية أخذ يتحول تدريجياً إلى نظام إقطاعي على رأسه الموظفون الكبار والقادة العسكريون، الذين استفادوا من وجود الأراضي الأميرية الواسعة، حيث أخذت الدولة من أجل ضمان ولائهم لها بإصدار أوامر سلطانية (فرمانات) تمنحهم إقطاعات محددة [6].

وفي 2 أبريل عام 1858م، صدر القانون العثماني الخاص بالأراضي وقد نص على استحداث مصلحة التسجيل العقاري "الدفتر خانة" لتثبيت وتسجيل أملاك الأفراد في سجل للأراضيخاص ويسمى دفتر خاقاني، كما دعيت عملية تسجيل الأراضي وتثبيت أسماء أصحاب بـ "الطابو"، ومنحت صاحب الأرض شهادة ملكية تدعى "كوشان طابو"[7]،وبدأ القانون في التطبيق فعلياً في 1874م، وقسم هذا القانون الأراضي إلى خمسة أقسام وهي:

1. أراضي الملك: هي الأراضي الخاصة بالأفراد، التي كان يدفع مالكها ضريبة العشر وكان معظمها خارج حدود المدن، وهذا النوع من الأراضي، يمكن بيعه أو شراءه دون الإلتجاءإلى الحصول على إذن مسبق من الحكومة، وتستغل في البناء والزراعة [8].

2. الأراضي المملوكة للدولة (الأميرية)، وتؤجر إلى الأهالي، بموجب أذونات تفويض من دائرة الطابو.

3. أراضي الوقف:وهي التي حبسها أصحابها الشرعيون، ومنعوا بيعها أو وراثتها بعد مماتهم وتشرف عليها إدارة الأوقاف وعادة ماتكون بوقفها على

أضرحة بعض الأولياء والمساجد والزوايا على أمل التقرب إلى الله وهذا النوع لا يمكن بيعه.

4. الأراضي المتروكة: هي الأراضي التي تركت من أجل المنفعة العامة، أو من أجل مجموعة من الناس.

5. أراضي الموات: وتشمل الأمكنة والأراضي الخالية البعيدة عن القرى، التي تبعد حوالي ثلاثة كيلومتر عن أقرب مكان للعمران المأهول [9].

كما نص القانون على انتزاع ملكية الأرض التي لم تستغل مدة ثلاث سنوات متتالية، أو التي يغادرها أصحابها مدة ثلاث سنوات متتالية دون عذر مشروع، وأجاز القانون للأفراد حق تملك الأرض العائدة إلى الدولة بعد مرور عشر سنوات على استغلالها أما بالنسبة للأراضي المستأجرة في الدولة، فقد أجاز القانون استمرار عقد الإيجار لورثة الشخص الذي قام بزراعتها وشيد فيها مباني له، وحسماً للمنازعات بشأن المراعي، فقد حدد القانون حق الإستفاذة من تلك الأراضي بسكان القرى القريبة والمجاورة لها، كما منح القانون الأجانب المقيمين في أرض الدولة العثمانية حق الامتلاك بصورة شرعية، وللدولة الحق في الاستيلاء عليها وبيعها في المزاد العلني، فيما إذا عجز عن تسديد ديونه، كما أجاز بيع الأدوات بالشفعة أي الأولوية للجار أولاً ثم لسكان القرية وأخيراً للغرباء [10].

وفي هذا الجانب تعد الأرض أحد العناصر الرئيسية التي يقوم عليها النشاط الزراعي لذا ارتبط الإنسان كيانه بمدى حيازته للأرض الصالحة للزراعة، التي هي بطبيعة الحال تراكمت أو توالت عليها القوانين والأعراف السابقة، فمعظم الدول التي قامت، إلا وأن تولت تنظيم ملكية الأرضطبقاً للظروف السائدة وقت السيطرة على البلاد، فإن مسألة الحيازة تبقى في إطار تقسيمات الأرضفي الإسلام للانتفاع بها[11].

ومن الجدير بذكره أن طابع الحياة الزراعية في الولاية تراكمت عليه عادات وأعراف وقيم، كان لها سلطة القانون والتي ما زالت، بعضها مورثاً وقائماً في المجتمع خلف عن سلف، إلى هذا اليوم، بالرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[12].

لقد ساهم هذا القانون بتفكيك نظام المشاعية القبلية والإقطاعات[13]، الذي كان سائداً قبل ذلك التاريخ، فقد كان النظام السابق عاملاً في عدم استقرار القبائل، ونشوء المنازعات الحادة بين القبائل، وقد عمد العثمانيون بعد صدور هذا القانون، إلى تقسيم الأدوات على أساس صلاحيتها الزراعية، تقسيماً متساوياً بين جميع عائلات كل قبيلة، الأمر الذي أدى إلى عدم بروز طبقة اقطاعية قليلة العدد، تمتلك القسم الأعظم، بينما الأغلبية من المزارعين لايملكون سوى النذر اليسير، كما كان الحال في طرابلس الغرب، لذلك كان حوالي 63% من عدد المزارعين الليبيين يملكون أراضي تتراوح مساحتها بين 5,20 هكتاراً [14] وحوالي 30% منهم يملكون من 90-100 هكتار، أما الأملاك التي تصل مساحتها إلى حدود 200 هكتار فإن نسبتها لم تتجاوز 2.2% فقط[15].

المناطق الزراعية:

تمثل الزراعة في الولاية حرفة مهمة يعتمد عليها الأهالي في تلك الفترة، لما توفرت لهم من حبوب، وخضراوات، وفاكهة، وتمور..إلخ، التي لا غنى عنها في حياتهم اليومية. وفي هذا الصدد يشير الرحالة الحشائشي في رحلته إلى الولاية حيث شاهد توزيع الأراضي الصالحة للزراعة على الأقاليم الثلاثة هي طرابلس، الجبل الأخضر، فزان، حيث يعد الجبل الأخضر من أحسن المناطق جودة، إلا أنها لم تلق اهتماما ولا عناية من قبل السلطات المحلية حيث يشيرانحصارالأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في بعض المناطق الساحلية، وفي الدواخل كترهونة وغريان ونفوسة وكذلك أودية فزان، أما في برقة فكانت الزراعة في سهل المرج والجبل الأخضر، والواحات الأكثر خصوبة، وتتوقف المناطق الزراعية على غزارة الأمطار، والفيضانات التي تحدثها الأودية [16] ويستثنى منها مناطق السبخ عالية الملوحة، ونحاول إعطاء لمحة موجزةعن أهم المناطق الزراعية في البلاد:-

1- السواني [17]: وهي الأرض التي تحيط بها أسوار أو تكون غالباً مساحتها صغيرة لا تتعدى الهكتار، كما هو واضح في الواحات تكون أقل من الهكتار [18] كما هو الحال في واحة الرابطة الشرقية والغربية، حيث تستغل المياه من العيون الموجودة بها ويغرس فيها البصل والثوم والطماطم والفلفل، الفاصوليا وذلك نظراً لتوفر المياه بها.

2- بطون الأودية: تعد الأودية من أهم المناطق الخصبة لزراعة الحبوب بأنواعها كالقمح، والشعير، لاعتمادها على الزراعة البعلية ومن أشهر هذه الأودية وادي سوف الجين، ورأس الطبل بمزدة، ووادي قطيس ووادي الهيرة وغيرها من الأودية التي تستغل مناطقها لهذا النوع من الزراعة[19]وتنقسم العمل في هذه الزراعة إلى نوعين الأول يعرف بالجباد والآخر بالسواني، بينما كان عامل الجباد ينحصر عمله في استخراج الماء من بئر المزرعة بواسطة الحيوان غالباً، وعادة يكون البقر، أما عامل السواني فهو يقوم بتمهيد الأرض لزراعة وإزالة الحشائش الضارة ثم زراعتها، وريها مع الاهتمام بالحيوانات التابعة للمزرعة ونظراً لأهمية عامل السواني فإن أجرته تكون أكثر من الجبادومع هذا فإن السواني يتقاسم هو وصاحب المزرعة بالتساوي [20].

أهم المحاصيل الزراعية:-

أ-**الشعير:** لقد احتلت زراعة الشعير في العهد العثماني القسم الأعظم من الزراعة في الولاية وبمعدل ثلاثة أرباع ما يزرعه الليبي من الحبوب، وقد كان الشعير الليبي مطلوباً من الخارج وخاصة في إنجلترا، حيث تصنع منه البيرة، لذلك تصدر منه كميات كبيرة لبريطانيا في أوقات الخصب، بينما كان القمح يصدر إلى بلدان أوربية، وقد أشار فرانشيسكو كورو في تقريرهإلى القنصل البريطاني صن Seon، في طرابلس ياقوهJag قائلاً إن طرابلس الغرب قد صدرت خلال الفترة الواقعة بين 1862-1878م حبوباً بقيمة (18,876.000) ليرة. بينما انقرض تصدير الحبوب خلال السنوات 1879-1889م، بينما بلغ استيراد الحبوب في تلك السنوات (10,560.000) ليرة[21].

ب- **القمح**: أما القمح الليبي فهو من النوع الأسمر الصلب ولم يكن مرغوباً كثيراً في صنع الخبز،غير أنه من أجود الأنواع المستعملة في صناعة المكرونة، لذلك كانت تصدر كميات كبيرة منه إلى معامل المكرونة في إيطاليا، وفي إطار اهتمام الأتراك بالزراعة في ليبيا، فقد استجلبوا 40كيساً من بذار القمح الأبيض عام 1903م، ووزعوها على المزارعين الليبيين للاستفادة من خصوبة الأرض الليبية، لإنتاج هذا النوع من القمح المرغوب في تركيا[22].

حيث تدخل العثمانيون في إجبار الأهالي على زراعة القمح نظراً لعلاقته المباشرة في غذاء السكان، وخيول الجيش العثماني، في 1844م أصدر الوالي أمين باشا قراراً يمنع فيه استيراد القمح وزراعته محلياً، كما نص القرار أيضاً إلزام المأمورين على تنبيه الأهالي بزراعة القمح بكثرة، وبشرط ألا يتخلف أحد وإذا تبين أن أحداً زرع شعيراً ولم يزرع قمحاً يعاقب، ويعطي المقطوع العشر، الذي كان عليه المثل مثلين، ووصل الحد من ذلك أن السلطات العثمانية جعلت الجواسيس في أوقات الحراثة لمراقبة المزارعين على ذلك[23].

وتشير إحصائيات عام 1909م إلى أن المساحة المزروعة بالقمح كانت تساوي في طرابلس (35.7) ألف هكتار، والمساحة المزروعة بالشعير (7.8) ألف هكتار، وبشكل عام بلغت المساحة الكلية المخصصة لزراعة الحبوب في ليبيا 990 ألف هكتار، مع 78 ألف هكتار مخصصة لزراعة العلف الحيواني، ولقد ذكر كورو بناء على تقرير القنصل البريطاني من Seon أن عجز الميزان التجاري خلال الأعوام 1901-1911م، في مجال الحبوب، قد بلغ (10,560.000) ليرة، وتلى الشعير والقمح أنواع أخرى من الحبوب مثل الحمص والعدس والفول والفاصوليا وغيرها، وتزرع بكميات متفاوتة.

الأشجار المثمرة:-

1- الزيتون: وقد عرف الليبيون أيضاً غرسه الزيتون منذ عهود القرطاجيين والرومان وفي مناطق الدواخل كمسلاته وترهونة وغريان [24]، وكانت البلاد تضم عدة ملايين من هذه الشجرة، وتدفع ضريبة سنوية إلى روما، قدرت بعشرة آلاف كنتال [25] من زيت الزيتون، إلا أن هذه الشجرة لم تعد تلقى الاهتمام الكافي في عهد العثمانيين، وانخفض إنتاج الشجرة الواحدة إلى 13 كنتالاً من الزيت، وفي بعض الأحيان اضطرت البلاد إلى استيراد الزيت من تونس وكريت، إلا أن الوالي حافظ باشا (1899-1903م) أبدى بعض الاهتمام بهذه الشجرة فأصدر في يناير سنة 1900مقراراً صنف فيه المزارعين الليبيين إلى ثلاثة أصناف حسب مساحة الأرض التي يملكونها، وفرض على كل مزارع من الصنف الأول زرع ثلاثين زيتونة في أرضه كل عام، والمزارعين من الصنف الثاني زرع 15 زيتونة، أما الصنف الثالث فقد فرض عليه زراعة 5زيتونات فقط، وتنفيذاً لهذا القرار فقد تم زرع 13540 زيتونة جديدة في

العجيلات و 12540 زيتونة في الزاوية، و 18275 زيتونة في زليطن، [26] وفي إطار تشجيع السلطات العثمانية للأهالي، على غرس عدة آلاف من الأشجار المتنوعة في عدد من الأقضية منها قضاء منها ترهونة حيث وجها نامق باشا عام 1898 بتعليماته إلى متصرف ترهونة وغريان بالإكثار من أشجار الزيتون ومنذو ذلك الخطاب وجها إلى قائمقام ترهونة في 1900 بتشجيع الأهالي على غرس 14.690 شجرة زيتون وزعت على قبائل ترهونة، وخصص لولاية فزان حوالي ألف شجرة متنوعة من الزيتون وغيره، وذلك حسب ما أكدته رسالة من مجلس الإدارة بالولاية إلى قائم مقام غريان الذي طلب منه توفير العدد المذكور أعلاه، ليتم نقله إلى فزان عن طريق تأجير عدد من الإبل، خلال شهر نوفمبر 1910م،وفضلاً عن ذلك فقد فرض غرامة كبيرة على كل مزارع يقطع شجرة زيتونة من أرضه بلا سبب مقبول. أما في حالة عجز الشجرة عن الإثمار أو موتها فيسمح بقطعها بموجب تصريح خطي يعطي للمزارع من قبل خبراء رسميين، وبشرط أن تسلم الشجرة المقطوعة إلى الدولة لتصنع منها فحماً، إلزامه بزرع شجرة جديدة بدل الشجرة المقطوعة. كما حاول هذا الوالي نشر زراعة هذه الشجرة في المناطق الصحراوية الممطرة فأرسل في عام 1900م، أكثر من ألف شتلة زيتون من غريان إلى فزان مع شتلات أخرى من العنب والتين، طالباً من متصرفها توزيعها على المزارعين[27].

وتنتشر زراعة الزيتون في طرابلس ومسلاتة وترهونة وورفلة وغريان ونالوت والزاوية والجبل الأخضر. ويبلغ معدل إنتاج الشجرة الواحدة 18 كيلو غرام في كل من طرابلس، وفزان و 11 كيلو غرام في برقة، وقد بلغ الإنتاج العام للزيتون 1142 طناً في سنة 1909، بينما بلغ حوالي 60 ألف قنطار في سنة 1910[28].

2- النخيل:-انتشرت زراعة النخيل في ليبيا منذ أقدم العصور، حتى الاحتلال الإيطالي عام 1911م كانت البلاد تضم حوالي المليونين من اشجار النخيل المختلفة وتشتمل على حوالي 400 صنف. ويقول كورو أن معدل تصدير هذه التمور سنوياً يتراوح ما بين (120-130) ألف ليرة. وإن كانت أنواعها غير جيدة، وليست بمستوى التمور التونسية أو المصرية. ولكن من المعروف أن تمور المنطقة الجنوبية (فزان) أفضل بكثير من تمور المنطقة الساحلية بسبب

حرارة الجو وقلة الرطوبة، تعد أهمية النخلة من حيث قيمتها الإقتصادية، فهي الغذاء والدواء والمسكن، فقد أرتبطت بيئة الإنسان الليبي منذ القدم، فأصبحت جزء من مورثه الثقافي[29]وتنشر في الواحات والوديان كثيرة، لوفرة المياه تأكيد على أهميتها في حياة الأنسان، حيث لاقت اهتماما بالغاً بها في المناطق الجنوبية وبالأخص في سوكنه حيث تعرض أحد الباحثين الذي تصدت دراسته هذه المنطقة بأنها قد أكثر من غرسها وكانت من أفضل المواسم منها الأول الذي يبدأ في 02/20/ حتى 05/20/ والموسم الثاني يبدأ في غرس نهاية يوليو وسبتمبر حتى دخول فصل الخريف في سبتمبر، ويتم توبير وتلقيح النخل في فبراير ومارس وأبريل، أما جنيالثمار يكون في بداية فصل الخريف[30] هذا وقد شجعت السلطات العثمانية الأهالي على غرسه، لما له من فوائد على ما تجود به من التمور إضافة يدخل في صناعة الأبواب والأسقف وجريدها يستعمل حطب وسعفها يدخل صناعة القبعات والمكانس، والسلاسل والقفاف والحصر إلى غير ذلك، كما شددت السلطات العثمانية إصدار بعض القرارات للمحافظة على النخلة، لأن بعض المزارعين أساءوا إليها بقيامهم بقطع الجزء الأعلى منها لاستخلاص عصارة اللاقبي الذي يستعمل للشرب، وعندما يترك فترة طويلة يتحول إلى خمر وهذا العمل ينقص من عمر النخلة فمن خلال هذه الممارسات الخاطئة فرض الوالي حافظ محمد غرامة مالية وقدرها 150 قرش على كل من يقطع نخلة لأستخراجاللاقبي[31].

فأستعملت هذه المخالفات جزء منها لصالح مدرسة الفنون والصنائع، والجدير ذكره أن هذه النخلة أخد عددها يتناقص بسبب الظروف السياسية المتمثلة في ثورة عبدالجليل سيف النصر، واتباعه الذين دمروا جل النخيل الذي كان يملكه أهالي سوكنه بمنطقة الجفرة لأنهم رفضوا طاعته أثناء قيامه بثورة ضد العثمانيين، كما يشير أحد الرحالة الذين زاروا المنطقة 1879 بأن عدد النخيل الذي كان في الجفرة يقدر بحوالي 5000 نخلة في حين تشير إحصائية أخرى للرحالة عبدالقادر جامي، خلال زيارته لجفرة بأن أعداد النخيل تفوق 130 ألف نخلة، كما تؤكد أحد الوثائق المؤرخة في 1907 والمرسلة من متصرف فزان إلى مقر الإدارة العثمانية ولاية طرابلس الغرب، يفيدهفيها بأن عدد أشجار

النخيل في سوكنه بلغ 58.000 نخلة والمثمر منها 48.000 وغير المثمر 10.000 نخلة[32].

3- العنب والكروم:-أما العنب فقد كان يزرع في المناطق الساحلية، ومناطق الدواخل، مسلاته، ترهونة، غريان وكانت البلاد تنتج حوالي 12 ألف طن منه سنوياً، وكان بعضه يصدر إلى الخارج لاستخدامه في صناعة الخمور، أما النوع الآخر فهو عنب المائدة، الذي يصدر بعضه ويستهلك بعضه الأخر واشتهرت طرابلس والزاوية بزراعة الحمضيات، وكان معظم إنتاج البلاد من الحمضيات يصدر إلى مالطا، وتونس، وبريطانيا، وألمانيا، وكانت بريطانيا تستورد حوالي 15 ألف طن من النارنج سنوياً للاستفادة من قشرته في استخراج مواد زيتية وطبية. ويزرع التين في مناطق الجبل الغربي لملائمة مناخ المنطقة لهذا المزروع وذلك لتقدم هذه المزروعات في بلدان الجوار كتونس، والجزائر، حيث استفادت الولاية من هذا النوع.

وفي إطار المجهودات التي قامت بها السلطات العثمانية، فقد حاولت جلب بعض أشجار الفاكهة المختلفة إلى إقليم فزان الواقع في جنوب الولاية، في هذا الشأن تشير أحد الوثائق المؤرخة في 1910/01/29 بأن الولاية سترسل إلى فزان قضبان (أعواد) من العنب والتين، من غريان لغرسها هناك، وخصصت مبلغ مالي وقدره 1500 قرش لهذا الغرض[33].

ج. زراعة الخضروات والفواكه والبقوليات المختلفة:

كما عرفت البلاد زراعة الخضروات بوقت مبكر، وكان إنتاجها يسدد الحاجة المحلية ويصدر الفائض منه إلى الخارج، كما كان يجفف قسم منه للمواسم الأخرى، وأهم هذه الخضروات الطماطم، والبصل، والفلفل، والخيار، والخس، والبطاطا، والفاصوليا، والبامية، واللوبيا، والفول، والسبانخ، والكرنب والقرع، والملفوف، والباذنجان، والسلق، والجزر، والبطيخ، الأخضر، والبطيخ الأصفر، والفجل، والكرافس، والحلبة، والحبق، والجرجير، والثوم وهذا ما تؤكده الوثيقة بشأن كشف بأسماء أنواع الخضروات والفواكه التي كانت متوفرة بالسوق المحلي[34].

وقد انتشرت زراعتها في طرابلس، والزاوية، والخمس، ومصراته وكذلك في الواحات الصحراوية، وتصل مساحة الأدوات المزروعة بهذه الخضروات

إلى 18 ألف هكتار، فأصدر الوالي حافظ باشا سنة 1900م قراراً بإعفاء محصول البطاطا من الضريبة، وربما كان من المآثر التي تركها العثمانيون في ليبيا، هو تشجيعهم الولايات العثمانية على زراعة شجرة التوت لتربية دودة القز المنتجة لخيوط الحرير: فمنذ مطلع القرن الماضي بدأ الاهتمام العثماني بزراعة هذه الشجرة، وقد نشط الولاة في حث الليبيين على زراعة هذا النوع من الأشجار، واستخدموا بذور وشتلات التوت فوزعوها على المزارعين الليبيين وأخذ منهم تعهداً خطياً بأن يخصص كل منهم جدولاً من أرضه لزراعة التوت كما طلب السلطان عبدالحميد الثاني (1876-1909) أن تزرع في جميع الدولة العثمانية ثلاثين مليون شجرة توت.

ونشطت صحيفة طرابلس الغرب في الحث على زراعة هذه الشجرة والفوائد المترتبة على ذلك، مع نشر الإرشادات والنصائح في كيفية زراعتها وتربية دودة القز ومواعيد إنتاج الحرير. في الوقت نفسه أصدر والي طرابلس قراراً بإعفاء أراضي التوت من ضريبة العشر مدة ثلاث سنوات، اعتباراً من السنة الأولى للمحصول. كما أصدر في عام 1901م منشوراً يتضمن الإعلان عن مسابقة في الولاية، لاختبار أحسن مزارعي شجرة التوت ورصدت لها مكافآت قيمة، ولكن مع ذلك لم تسجل تقماً مهما في هذا المضمار[35].

4- زراعة البن:-شهدت الولاية محاولة لإدخال زراعة جديدة لأول مرة، وهي زراعة البن لأهمية التجارة وللتشابه التضاريس بين المناطق بالولاية مع ولاية اليمن العثمانية المنتجة، بهذا النوع من الزراعة، حيث طلب الوالي أحمد راسم باشا (1882-1896) برسالة مؤرخة 1894/10/20 من الوالي أن يرسل له الخبير، الذي يدعى حسين يحيى اليمني، مع بذورالبن ليقوم بإجراء التجارب في أنحاء من الولاية، لاسيما أو ولاية مسلاته، وغريان، والجبل الأخضر، وقد أجريت التجارب الأولية التي أثبتت نجاحها [36].

والجدير بالذكر أن السلطات العثمانية فكرت في عام 1894م بنشر زراعة القهوة في ليبيا، فاستخدم خبيراً من اليمن لدراسة إمكانية تحقيق هذه الزراعة وبعد قيام هذا الخبير بجولة في مناطق الولاية الجبلية كتب تقريره الذي أكد فيه أن الجبل الأخضر يصلح لزراعة القهوة، ويأتي بعده في الملائمة الجبل الغربي وقام الوالي بتوزيع بذور القهوة على الفلاحين وأصدر التعليمات الموجهة من

استنابول إلى الموظف بالولاة وذلك من أجل تجربة زراعة البن، حيث نصت المادة الأولى بأن يتولى الموظف المختص بتحديد الأراضي الصالحة لزراعتها وأن يتحصل على رضا أصحابها مباشرة أو بواسطة الإدارة المحلية والمادة الثانية نصت بنقل الفسائل إلى الأراضي المستأجرة أو أراضي الأشخاص الذين تعهدوا بزراعة والاهتمام به، وتضيف المادة الثالثة بتقييد كافة المصاريف التي تعطى مقابل الأجرة للعمال الذين يشتغلون في المشاتل الخاصة، ونصت المادة السادسة يجب أن توزع البذور على الأفراد الذين يرغبون في زراعتها، وأن يبذلوا كل جهدهم لإنجاح هذه العملية، إلا أن اهتمام الفلاح بهذا النوع من المحاصيل لم يكن بالحماس المطلوب فأهمل المشروع[37].

5- التبغ:- وقد كانت زراعة التبغ رائجة في طرابلس دون غيرها من المناطق الليبية وفي عام 1884 وقعت الدولة العثمانية مع شركة الريجي الفرنسية عقد حصلت بموجبه زراعة وصناعة وبيع التبغ، ولم يمض وقت طويل حتى اصبحت هذه الشركة تمثل دولة داخل دولة في نفودها وتم تخصيص مساحة معينة من أراضي طرابلس،الزاوية، وغريان لزراعة التبغ وبلغ مجموع الأراضي التي خصصت لزراعته في طرابلس، والجبل الغربي 250 دونم وفي لعجيلات 100 دونم حيث باشرت الشركة زراعة التبغ في غريان، وما جاورها، ويمتاز بأوراقه السميكة القوية، أما النوع الثاني: فكان هو الأجود ويمتاز بأوراقه الرقيقة وقد حددت الشركة عدة شروط يجب توفرها في المزارع لمنحه رخصة زراعة التبغ في أرضه، منها قبوله بالتعليمات التي تصدرها الشركة أليه دون أي اعتراض، وقبول إشراف الشركة وخبرائها على التبغ المزروع في أرضه، وأن يقدم المستندات القانونية الرسمية التي تفيد ملكيته للأرض، وللشركة الحق في تحديد كمية التبغ المزروع في الأرض ونوعية التبغ،والثمن، الذي يدفع للمزارع من قبل الشركة، كما لها الحق في الملاحقة القضائية لكل مزارع يخالف تعليماتها، أو يزرع أرضه بدون ترخيص منها، أو يبيع محصوله إلى أيّة جهة اخرى، وفضلاً عن ذلك على المزارع أن يقدم شهادة حسن سلوك من قبل شيخ المحلة، وقد بلغ عدد المزارعين المتعاقدين معها 73مزارعاً [38].

كما أنتشرت زراعته حتى شملت أنحاء البلاد، وخاصة في الجهات الجنوبية والغربية والوسطى، حيث جاء في دفتر الأعشار (1874-1875) انه كان بمصراته370 مزارعاً للتبغ دفعوا الجزية لخزينة الدولة، 1150 درهماً نظير العشر من التبغ المزروع في مصراته الذي وزنه 11089أقه و10 دراهم في حين كان أنتاج التبغ بمصراته في 1864-1865 10722 أقه، كان نصيب العشر منه 1072 أقه و210 درهم أي جملة الأنتاج كانت 13946 كيلو جرام بعد إضافة 541 كيلو جرام كانت معفاة من الضرائب نظراً لمكانة أصحابها الاجتماعية الذين يقومون بجمع الأعشار الذي قدر بنحو 350 قنطاراً بأنحاء البلاد[39].

مما تجدر الإشارة إليه أن أهالي مصراته قد لقوا إقبال على زراعة التبغ والذي قدر عددهم 520 مزارعاً في 1865-1866 إلا أن هذه الزراعة كانت تواجه عدة صعوبات لاحتكارها من السلطات العثمانية لتجارتها وفرض أسعار مختلف من منطقة إلى منطقة أخرى حيث تقدم الأهالي بشكو إلى السلطات العثمانية واوضحوا فيها لما لاقوه من ظلم وخسارة لأرتفاع ما كانوا يدفعون كالزاوية، فكانوا يدفعون 10 قروش على كل أقه بينما يدفعوا أهالي الزاوية 6 قروش[40].

6- **زراعة القطن:-** نبات اصله من الشرق انتقل إلى شمال إفريقيا، يعد من المحاصيل الطبيعية الذي يتطلب درجة حرارة عالية، وتحتاج أيضا إلى الماء بكثرة، لذلك لا يزرع هذا النبات بكثرة كما هو الحال على وادي النيل، حيث يدخل في صناعة الأنسجة والأغطية والمفروشات، أما البذور فينتفع بها في استخدامات طبية[41]فحاولت السلطات العثمانية على زراعته في فزان لملائمة المناخ على غرسه، كما أولت السلطات العثمانية بهذا النوع فجلبت زريعة القطن من مالطا حسب ما ورد في مجلس الإدارة العثمانية بولاية طرابلس الغرب، بالوثيقة رقم 31 المؤرخة في 1859/05/01 بشأن غرس الألاف الأشجار من الغابات.

في إطار الإصلاحات الزراعية في ولاية طرابلس الغرب، عملت الإدارة العثمانية المحلية على زراعة شجرة القطن في الولاية، وهذا ما تؤكده رسالة الوالي المؤرخة في 1878/5/29 والموجه إلى متصرف فزان عن مدى ملائمة

ونمو هذه الشجرة التي تم غرسها في تلك المنطقة بأن هذه الشجرة تم غرسها وأعطت منتوجاً يعود على الأهالي والدولة بالمنافع والفؤاد الجليلة [42] إلا أنه من الملاحظ بأن هذه الشجرة لا يوجد إقبال عليها من قبل الفلاحين على زراعتها، بصورة فعالة لتفضيلهم غرس أشجار الفاكهة عليها ، وقد انتشرت زراعته بأنحاء البلاد، ولكنها في الواقع كانت كمايتها المنتجة غير ذات جدوى اقتصادية بالرغم من وصول كميات هائلة من بذور القطن إلى البلاد.

7- غرس أشجار الغابات:- في إطار الإصلاحات العثمانية بشأن الإصلاح الزراعي الذي شهدته الدولة العثمانية مع بداية حكم السلطان محمود الثاني (1808-1839) تم استيراد 20.000 ألف شتلة منأشجار الصفصاف إلى الولاية،من مدينة أزمير التركية، من أجل غرسها في أنحاء متفرقة من البلاد وكان الغرض منها توفير الأخشاب،لاستعمالها في بناء المنازل، ثم أعمدة لمد خطوط البريد في إيصال خدمات البريد إلى بعض من المدن.[43]

كما أشادت صحيفة طرابلس الغرب، بأن نظارة الغابات والمعادن والزراعة بأن طرابلس لها أرض جديرة بغرس أشجار الغابات فبعثت معلمي لزراعة أشجار الغابات في كل من لواء الخمس والجبل الغربي[44].

إضافة إلى ذلك غرست حكومة الولاية شجيرات الاكالتيوس التي وصفتها وزارة الغابات والزراعة بالعاصمة العثمانية في مراسلة موجة إلى والي طرابلس أحمد راسم باشا (1881- 1898)المؤرخة في 1884/8/12، فإن هذا النوع من الأشجار له فوائد عظيمة في تلطيف الجو والاستفادة من أخشابها في مختلف الصناعات، ومن اهتمام السلطات العثمانية بهذا النوع فقد أعت كتباً توضح فيه أنواع هذه الشجرة، و أطوال غرسها، وذلك لمن تستفيد من غرس هذا النوع من أشجار الغابات، وكذلك توجد عدة أنواع من أشجار الغابات كالسرول والصنوبر.

من خلال زيارة الرحالة العرب إلى الولاية، فأنهم شاهدو هناك عدة نباتات برية تنبت فوق هذه الأرض، منها على سبيل المثال الحناء، وكانت تزرع في تاجوراء، وسوق الجمعة، و نبات الغاسول، وهو نبات برى ليستخدم في غسل الملابس والزعفران[45] كان يزرع في الجبل الغربي، بالأخص في منطقة

غريان، وله فوائد طبية يستخدم في علاج بعض الأمراض حيث توضح لنا السالنامة 1870، أن مقدار محصول الزعفران 1050 اوقية وقيمته ثلاثون ليرة ذهب ، 400 قرش جاء في المرتبة الأولى في جدول المحاصيل النباتية بولاية طرابلس الغرب، والزعتر وهو نبات صيفي ينبت في الوديان والكهوف والحرمل، والشيح، الروبية، والجعدة ، والجداري،والبطوم كلها أشجار برية تنموصيفاً دون أي مجهود من الإنسان وهي نباتات طبيعية[46].

الإصلاحات العثمانية اتجاه النشاط الزراعي:

شهدت الفترة من 1852 – 1857 توقف الاصلاحات الزراعية، وذلك لعاملين اساسيين مهمين هما اولاً إن الولاة الذين تولو حكم الولاية في تلك الفترة هم مصطفى نوري (1855/1854) عثمان باشا (1857/1855) لم يولوا أي أهتمام لتطوير الزراعة وتحسين مستواها، وثانيا أن الظروف السياسية التي تعرضت لها البلاد وهو نشوب الاضطرابات السياسية والقتال الذي حدث بين قوات الباشا وبين أهالي مناطق في الجبل المتمثل في القتال مع أنصار غومة المحمودي [47].

لقد منح العثمانيون أنفسهم واتباعهم ورجال حاشيتهم، أجزاء محدودة من المناطق الزراعية القريبة من المدن الساحلية الكبيرة، كطرابلس، والخمس ومصراتة، ودرنة، وطبقوا ما يعرف لديهم بنظام الإقطاع العسكري (التيماروالزعامت والخاص) فمنح السلطان العثماني (الزعامت) إلى الأمراء وقادة الجيش الكبار، ومنح (التيمار) وهي أراض أقل خصوبة من الأولى، التي منحت الفرسان والمتطوعين البارزين الذين كانوا يشتركون في الحرب بخيولهم وأسلحتهم الخاصة، إلا أن عملية التوزيع هذه كانت محدودة في ليبيا، بسبب عدم رغبة رجال البلاط العثماني كثيراً في الأدوات الليبية ، لبعدها عن مركز الخلافة، وقسوة مناخها، مما ادى إلى ضعف السيطرة العثمانية على البلاد التي اقتصرت في أغلب الأحيان على المناطق الساحلية فقط بالإضافة إلى الصراع المستديم بين هذه السلطات والسكان العرب الذين لم تنقطع ثورتهم طيلة فترة الحكم العثماني[48].

والواقع أن تطبيق قانون الطابو في ليبيا لم يؤدي إلى بروز طبقة إقطاعية جديدة في المجتمع الليبي، خلاف ما هو عليه في سوريا والعراق، حيث تمخض

هذا القانون عن تمليك كبار شيوخ العشائر للأرض بدلاً من الفلاحين الذين كانوا يعملون فيها. وقد أحدث تطبيقه نقطة تحول كبيرة في تاريخ الشرق الأوسط الإجتماعي، نتيجة لظهور الملكيات الكبيرة للأرض[49].

لم تفكر السلطات العثمانية في تطبيق هذا القانون فعلياً إلا في عام 1874، وقد شمل تطبيق القانون منطقة طرابلس وضواحيها وكذلك الجبل الغربي، وبعض الأراضي في المدن الساحلية الأخرى، ويعزى فشل العثمانيين في تعميم هذا القانون على جميع الأراضي الليبية، إلى رفض العرب تسجيل أملاكهم خوفاً من الضرائب والإتاوات، التي ستفرض على أراضيهم و خوفاً من مصادرة هذه الأراضي، لقد فشلت اللجنة الثلاثية التي أرسلتها الحكومة العثمانية من اسطنبول إلى ليبيا، المكونة من ثلاثة موظفين أتراك، في تطبيق هذا القانون فقد توزع اعضاء هذه اللجنة على كل من طرابلس، والخمس،والجبل الغربي وبعد تسعة أشهر رفع هؤلاء تقريرهم إلى حكومتهم وضحوا فيه أسباب فشلهم في هذه المهمة [50].

وعلى أثر فشل هذه اللجنة، تولي الولاة العثمانيون بأنفسهم هذه المهمة فكانوا يرسلون موظفيهم ورجالهم إلى الأرياف لتوضيح فوائد تسجيل الأراضي بشكل رسمي منظم، كما ساهمت صحيفة طرابلس الغرب في الحملات الإعلامية التي كانت تهدف إلى توعية الناس وحثهم على مساعدة السلطة في تطبيق هذا القانون[51]. ومما زاد من أهمية تطبيق القانون، هو تفاقم الخلافات التي وصلت حد الإشتباك والإقتتال بين أفراد القبائل بشأن الأراضي الزراعية، فحاولت السلطة العثمانية التدخل لحسم المنازعات، واصدر والي طرابلس نامق باشا في 1895، قراراً نص على إجبار الذين يقومون بالتجاوز على أراضي الغير دون إذن منهم، بدفع نصف المحصول إلى صاحب الأرض، وليس الربع كما كان الحال في السابق، وقد حسما هذا القرار من النزاع بين الناس، ولكن لم يقض عليه [52].

ولم تتوقف المحاولات العثمانية لتطبيق هذا القانون عند تلك المحاولات ففي 27 اكتوبر 1901، باشرت أول لجنة لمسح وتسجيل العقارات والأراضي أعمالها في منطقة طرابلس بالمنشية، والساحل ابتداء من منطقة شارع الشط وقد ضمت اللجنة ستة موظفين من بينهم أثنين من (المخمنين) المختصين بتقدير

قيمة الأرض، واثنين من المساحين، واثنين من موظفي بلدية طرابلس[53] وطلبت حكومة الولاية من جميع الأهالي التقدم بطلبات يحددون فيها مساحة أراضيهم ومواقعها، تسهيلاً لإجراءات التمليك، التي ستقوم بها اللجان الرسميةالمختصة، وقد حددت مهلة عامين لاستكمال ذلك، إلا أنه لا أحد من الدواخل تقدم بطلب لتمليك أرضه، مما دفع الولاية إلى منحهم مدة أخرى مع انذارهم بدفع غرامة قدرها50% زيادة عن الضريبة المقررة للعقار أو الأرض،كان البعض منها غير ذا أهمية مثل الذي جاء في احدى الوثائق رقم (485) ملف الزراعة بدار المحفوظات التاريخية وهي أن يكون لدى صاحب الأرض ختم، وأن يكون لديه كفيل[54]وقد واصلت اللجان رغم ذلك عملها في تسجيل الأراضي التي كان يشترط منحها القروض للمزارعين بأن يكون لهم أرض مسجلة في دائرة التسجيل العقاري، وتحديد الأراضي يتم بمعرفة سكان القرية، وكان شيخ القرية والقاضي هما اللذان يعرفان أملاك سكان قريتهم ويتولان مساعدة اللجان في رسم حدود كل أرض[55].

لقد حاول الولاة في أواخر العهد العثماني، تحسين الأوضاع الزراعية في ليبيا، فأصبحت جباية الضريبة تتم على البيدر[56] بتقسيمه إلى عشرة أقسام متساوية، تأخذ الدولة واحد منها، وألغيت طريقة التخمين العشوائية لمقدار العشر، التي كانت تحول قسم كبير من المحصول للدولة.

وفي عهد الوالي محمود نديم باشا الذي حكم فترة قصيرة عام 1867 تم الإعتناء بالزراعة والرعي، كما جلب هذا الوالي الزيتون من تونس لزراعته في الولاية، كما اهتم الوالي راسم باشا (1882-1884) بالولاية، فشجع الأهالي على الزراعة، وزود الفلاحين بالبذور، وأنشأ مزرعة نموذجية في طرابلس لأعمال البستنة سميت بسواني (راسم باشا) وأدخل زراعة القهوة، وشجع زراعة التوت لتربية دود القز لأنتاجالحرير[57]. ويعد الوالي محمد امين باشا (1847/1842) اول ولاة الدولة العثمانية الذين اهتموا برفع مستوى الزراعة في الولاية والعمل على تحسينها إذ تشير احدى الوثائق المؤرخة في 1834بأنه اسس في عام 1844 مجلس اطلق عليه المجلس الزراعي وكان الهدف منه تشجيع الزراعة في البلاد، فتمكنت إحدى الاسر الفقيرة بالحصول على قرض

طويل الاجل واعفاء بعض الواردات من الالات الزراعية من دفع الرسوم الجمركية [58].

وفي الإطار نفسه، أنشأت الإدارة العثمانية عام 1907، بمدينة طرابلس ولأول مرة، مديرية خاصة بالزراعة يشرف عليها مدير وخبراء زراعيون لتقديم العون والإرشاد للمزارعين، وفي الفترة نفسها أنشأ الأتراك مزرعة نموذجية في المنشية، لتدريب الفلاحين الشبان على أساليب الزراعة الحديثة وقد خصص قسم منها لزراعة الحبوب، وخصص القسم الأخر للبستنة وزراعة الخضر، كما استقدمت لها مرشدين ومهندسين زراعيين مؤهلين لتدريب مجموعة شباب ليبيين تم اختيارهم من المناطق الولاية المختلفة، وفي عام 1911، أصدر ناظر الزراعة في اسطنبول قرارا بإنشاء مدرسة زراعية في طرابلس لتخريج مرشدين زراعيين ليبيين، وكان من المقرر أن تفتح أبوابها في أكتوبر من عام 1911، لكن الغزو الإيطالي للبلاد حال دون ذلك [59].

ومن جهة أخرى، حاول الولاة العثمانيون الحد من استغلال المرابين اليهود للفلاح الليبي ، لذلك أوجدت في عام 1869، صندوق المنافع العمومية للتسليف الزراعي ويتكون رأسماله من مدخرات الموظفين الكبار في الولاية، ولكن هذه المحاولة انتهت إلى الفشل بسبب عدم انتظام موارده المالية [60].

أن من أهم المشاريع التي أنجزها العثمانيون في مجال الاهتمامبالزراعة ومساعدة الفلاح على التحرر من استغلال المرابين الذين يستغلون ظروف الأهالي المعيشية، هو افتتاح المصرف الزراعي العثماني عام 1902، في عهد الوالي حافظ باشا (1900-1902م) بمدينة طرابلس، وفي عام 1906 قام هذا المصرف بفتح فروع له في كل من الزاوية، و يفرن، وغريان، والخمس ومصراتة، وبالرغم من انه أسهم بمد الفلاحين بالقروض، فإن تلك القروض لم تستخدم في أغلب الأحيان لتطوير الإنتاج الزراعي بل لتسديد الديون السابقة التي كان ينؤ بها كاهل الفلاحين، وكان هذا المصرف بدوره يتقاضى فائدة بمقدار6% من قيمة القرض، بينما كان المرابون يتقاضون فائدة تصل إلى 20%، ومن شروط الإقراض التي نص عليها قانون المصرف، هو أن يكون المستقرض من رعايا الدولة العثمانية، وأن يكون مالكاً للأرض، وللعقار، وقد وضع هذا الشرط من اجل تسهيل قانون الأراضي (الطابو) لعام 1858، كما

اشترط أن لاتزيد قيمة القرض عن ثمن الأرض وتعرض عقاره المرهون للبيع وعلى المستقرض أن يقدم ما يفيد ملكيته للأرض أو العقار من دائرة التسجيل العقاري ومن شيخ المحلة، وتكون مدة القرض محدودة ما بين ثلاثة أشهر وثلاثة سنين ، وقد بلغ ما اقرضه المصرف الزراعي للمواطنين في عام 1904 مليونين وأربعمائة ألف قرش.[61]

وفي واقع الأمر، كانت الفائدة من هذا المصرف، كما يقول المؤرخ فرانشيسكو كورو قليلة، بسبب الإجراءات الشكلية الدقيقة المطلوبة، وبسبب القيمة المحدودة للقرض الممنوح الذي كان يستنفذ عادة في تسديد الضرائب المتراكمة أكثر من استغلاله في تمويل المجهود الزراعي[62]، كما أن هذا العمل جاء متأخراً مما أدى إلى عدم الإستفادة من المصارف المنشأة لهذا الغرض، إذ صادف في تلك الفترة النشاط الإيطالي وتحرك إيطاليا السياسي تجاه الولاية وإنشاء مصرف دي روما ، الذي بدأ تمهيد للسيطرة الإيطالية على النشاطات الأقتصادية في الولاية ، وفي الواقع أن اهتمام العثمانيون بالزراعة في الولاية أواخر حكمهم فيها لم يكون نابعاً من حرصهم على رفع المستوى المعاشي للفلاح الليبي ، وإنما من أجل زيادة وتنظيم مواردهم المالية و الاقتصادية .

في إطار نجاح خطة الإدارة العثمانية في مجال الزراعة، تم تعيين أول مدير للزراعة في الولاية، يدعى محمد عارف إبراهيم الذي عمل من أجل زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا ما أكده التقرير الصادر عن مجلس الولاية المؤرخ في 1909/5/12، المتعلق بتأسيس مزرعة نموذجية في المنشية بمدينة طرابلس خصص قسم منها للبستنة تزرع فيها الخضراوات بأنواعها، وخصص قسم آخر لغرس الأشجار المثمرة، كما تمت مطالبة نظارة الزراعة بالعاصمة العثمانية اسطنبول بتعيين خبراء في مجال الزراعة، من أجل تعليم الشباب من أبناء الفلاحين الذين يتم إحضارهم من مختلف الأقضية بالولاية، مقابل دفع أجرة تدفع لهم تشجيعاً على تعليمهم في هذا المجال، وهذا ما يؤكد على اهتمام السلطات العثمانية بقطاع الزراعة وتطويره، وتنفيذا للقرار الصادر عن مجلس الولاية بإنشاء مدرسة زراعية بمدينة طرابلس بمبلغ 239,000 قرشاً وأن المدرسة بحاجة إلى محرك قوة خمسة أحصنة، وآلة ضغط ماء وتنويرهابالكهرباء حتى تتمكن المدرسة من أداء عملها على الوجه المطلوب[63]

الاصلاحات الزراعية في ولاية طراباس ...

وتدعيماً لسياسة السلطات العثمانية الرامية للنهوض بالزراعة، عملت على إقامة القرى الزراعية الجديدة، فعلى سبيل المثال لا للحصر، أسست قرية العزيزية في عهد الوالى محمود نديم باشا وذلك بتاريخ 1866/5/29،بمكان يعرف باسم الكدوة،وأُلحق بالقضاء الذي أطلق عليه فيما بعد باسم العزيزية وكذلك انشاء سوق اخر في الحميدية في تاجوراء.[64]

واضافة الى ذلك أنشأ العثمانيون قرية زراعية كاملة في أبي نجيم عرفت بأثآر المجيدية في عام 1844 وكان ذلك في عهد الوالي محمد امين باشا وهذا ما تؤكده احد الوثائق العثمانية الصادرة بالخصوص كما تبين الوثيقة المصاريف التي تكلف انشاء هذه القرية. [65]وفي إطار اهتمام السلطات العثمانية، بتوفير مياه الشرب الذي كان يعاني منه الأهالي في مدينة طرابلس بإيجاد حل لهذه المشكلة حيث وجها رئيس بلدية طرابلس للوالي بإعتماد مصاريف إنشاء بئر لمياه الشرب في سوق العزيزية (أبو مليانة) حيث تم توصيل مياه الشرب إلى سوق المشير حالياً[66].

وفي إطار الإصلاحات العثمانية أيضاً التي قام بها السلطان عبدالحميد الثاني الذي تولى الخلافة في الدولة العثمانية في 6 سبتمبر 1876 إلى 1906 فيما يخص ولاية طرابلس الغرب، وهي التعليمات التي أصدرها من أجل الرقي بالولاية من خلال الأفكار التي ألهمت السلطان المشار إليه حيث نص هذه التعليمات حوالي32 مادة والذي يهمنا منها ففي هذا الصدد المادة20 تنص على الاهتمام بأشجار الزيتون والاهتمام بها وتطعيمها عن طريق أشخاص لهم خبرة في ذلك، وتنص المادة 24 للاستفادة من مياه العيون وحفر الآبار الارتوازية من أجل ازدهار الزراعة، ونصت المادة 25 من الاستفادة من الغابات في أعمال البناء ونصت المادة 30 إلى تأسيس المدرسة الزراعية والبيطارية[67]

المصاعب التي واجهت النشاط الزراعي:-

الضرائب:- تشكل الضرائب بالنسبة للسلطات العثمانية من أهم موارد خزينة الدولة، كما وردت في منشور وزارة المالية المؤرخ في 1910/5/1 ينقسم إلى خمسة أقسام والذي يهمنا في هذا المجال هو الضرائب الزراعية التي تفرض على النشاط الزراعي، منها على سبيل المثال طريقة الأملاك العقارات وعشر لمزروعاتوكانت لفرض هذه الضرائب (الويركو) أي الضرائب الزراعية للأخذ

العشر منها والتي كثير ما كانت هذه التقديرات غير دقيقة وهذا ما أكده أعيان الجبل الغربي مع غومة المحمودي في رسالة موجه لهم إلى السلطان عبدالمجيدفي عام 1854 اشتكوا له فيها عما لحق بهم من جور في مزارعهم ومزروعاتهم كما جاء في رسالتهم نحاول الإشارة إلى بعض منها "معاناتهم من دفع ضرائب على الزيتون والنخيل، دفع قدر المبالغ والعشر من الزيتون بعد جنيه.

وبدفع الجمرك المعلوم ويأخدون العشر من المعاصر وأما الزرع بعد تخريصيه يخرجون سنبلة العشر، وقد يأتي التخريص على البعض بجمع الزيتون وزراعته، حتى يسلم فيه لهمكلياً أو جزئياً[68] وأشتكى أهل سبها عام 1909 إلى والي طرابلس الغرب من ارتفاع الضرائب المفروضة على أشجار نخيلهم، بسبب مطالبتهم من السلطات العثمانية بدفع سبعين بارة على كل شجرة نخيل من الدرجة الأولى، وخمسين بارة من الدرجة الثانية، وثلاثون بارة عن كل نخلة من الدرجة الثالثة، في الوقت الذي كان يدفع فيه عشرون بارة عن كل نخلة، فإن هذه المعاملة سببت معاناتهم من صعوبة الحالة وعدم مقدرتهم على دفع الضرائب الأمر الذي اضطر الأهالي إلى الهجرة في بنغازي وتونس هروباً من ظلم العثمانيين[69] إلا أن السلطات العثمانية لم تتوقف على هذا الحد بل اعدت قوة لجباية الأموال الأميرية وكانت هذه القوة تتكون 125 رجل من مناطق مختلفة من مناطق الساحل.

ومن المفيد قوله بأن الضرائب والرسوم الزراعية أثقلت كاهل المزارع الأمر الذي جعلهم يتركون أرضيهمدون زرعتها أو كان يدفعهم إلى البيع أحياناً او جني المحاصيل قبل نضجهاخوفاً من تقديرات مأموري ضبط الضرائب[70].

1. مشكلة الري والأيدي العاملة :- يتوقف استمرار النشاط على جهد الانسان والحيوان اللذان يقومان بري المحصول في حالة الجفاف سيتم الري اما بواسطة الطاقة البشرية او الحيوانية في إخراج الماء من البئر لكي يقوم بري الاشجار والمزروعات، وكان يتم هذا العمل عن طريق الجباد، وهو فلاح يملك وسائل تمكنه من اخراج الماء المتمثلة في الحيوانات التي يملكها ويعتمد أيضاً على القوة البشرية من نساءً ورجالاً في إخراج الماء من الآبار الموجود داخل

نطاق المزرعة، وهي عملية يتم بها ري الأشجار والمزروعات أضافة لعملية حراثة الارض ومتابعة المحصول [71]

مما سبق يتضح لنا خلال هذه العمليات التي يتعاون فيها جهد الأنسان (الجباد)، والجهد الحيواني مع الآلة القديمة في استخراج المياه يتضح ان ذلك يتطلب جهداً كبيراً وزمناً اطول في مقابل انتاجية محدودة نسبياً[72].

تعد مشكلة الري من اهم الصعوبات التي تواجه التوسع الزراعي خاصة في زراعة الحبوب ذات مساحات كبيرةلا يستطيع الانسان مجهوده الخاص أن يتمكن من الري في حالة عدم سقوط الأمطار.

المرجع الى ذلك هو استخدام الآلات التقليدية القديمة التي تعتمد على جهد الانسان والحيوان[73]

ومما نجدر الاشارة اليه في هذا المقام ان التقدير الوارد من متصرف لواء فزان (مصطفى فائق)يجيب فيها على رسالة من الولاية بتاريخ9/صفر1299هـ الموافق 19 كانون الاول 1297 مالية، ان اهل منطقة فزان لا يزرعون كثير لان المطر لا يهطل هناك، بالإضافة الى زحف الرمال الموجودة(74).

2. **قلة مصادر المياه:**لقد كانت الولاية خالية من مياه الأنهار والمساقط المائية حيث اعتمد بالدرجة الأولى على مياه الأمطار والمياه الجوفية المستخرجة من الآبار بوسائل بدائية، فمن الطبيعي أن تتأثر المناطق الزراعية بكميات الأمطار الساقطة المتذبذبة من سنة إلى أخرى، فالسنوات التي تقل فيها الأمطار تسبب الجفاف، الأمر الذي يؤدي انخفاض في مستوى الأنتاج الزراعي، يؤدي إلى حدوث مجاعات وهجرات الأهالي من المناطق الزراعية سواء في المناطق الساحلية أو الدواخل وهذا ما حدث في سنوات 1858-1871- 1909- 1911 لذا فإن مشكلة توفر المياه الكافية للزراعة تمثل أحد العقبات والصعوبات التي تواجه النشاط الزراعي من خلال زيادة المساحات المستغلة للزراعة.

3. **مصادرة الحيوانات من المواطنين:**-أكد مندوب السلطات العثماني، الذي وصل إلى الكفرة حيث أوضح في تقريره بأن السلطات العثمانية تقوم بشرق الولاية بمصادرة حيوانات الركوب من المواطنين، لاستعمالها في نقل المعدات الحربية للجيش العثماني، وكذلك في مطاردة، الثائرين على الحكم العثماني بأرجاء البلاد، الأمر الذي أدى نقصها اثناء موسم الحرث في عام 1890 عندما

أعدت القوات العثمانية حملة عسكرية ضد اهالي واحة جخرة الذين ثاروا على العثمانيين وعدم دفعهم للضرائب وتخوفهم أيضا من حراث الأرض بالإبل في موسم الحرث الذي عادة ما يكون أشهر أكتوبر أو نوفمبر خاصة في زراعة الحبوب كالقمح والشعير.

4. **الأوضاع السياسية:-** عدم استقرار الأوضاع السياسة يؤثر سلباً على النشاط الزراعي والمتمثل في الثورات والانتفاضات التي حدثت في العهد العثماني والمتمثلة في ثورة الشيخ غومة المحمودي لرفض الأهالي الضرائب المتعددة وإجبار الأهالي عليها، والأمر الذي أدى إلى الإضراباتودخول المنطقة في صراعات، ممماأدى إلى عدم ممارسة الأهالي لنشاطهم الزراعي بالإضافة إلى أندلاع ثورة عبدالجليل سيف النصر في منطقة الجفرة لرفض الأهالي طاعة الاتراك بالإضافة إلى الضرائب المتعددة التي شكلت عبء كاهل على المواطن إضافة إلى عدم أحترام أشجار النخيل وهلاك العديد منها الذي يقدر بثمانية وعشرون ألف نخلة إذ قدرت قيمتها بمبلغ ثمانية وعشرون ألف وستمائة وتسعة وثمانون ريالاً .(75)

5. **الأمراض والأفات الزراعية:-** إن أكثر الصعوبات التي واجهت الزراعة هي الأمراض التي تصيب الحبوب إلا أنها كانت غير منتشرة في كل السنوات وإن حدث مرضاً فيكون في فصل الربيع وإن صاب القمح والشعير والحبوب بصفة عامة فيتم أتلافه فعلى العموم تضل المزروعات هدف لبعض المخاطر الأخرى أحياناً حتى وإن نضجت فقد تتعرض أحياناً إلى الديدان القارضة وإلى هجمات الطيور والجراد والفئران والقوارض الأخرى حيث تكون عرضة لأضرار المحاصيل، اما أشجار النخيل فهي نادرة وعادة لا يعرف الأمراض الواسعة الأنتشار مثل مرض البيوض الذي يجفف الأشجار في بعض الواحات الصحراوية .بالإضافة إلى زحف الرمال على المزروعات خاصة في المناطق الجنوبية، التي تعاني من خطر الرمال، لأن الكثبان الرملية متحركة ولا تثبت في مكان واحد حيث شهدت مناطق الواحات كل من الكفرة وجالو ووادي حكمة بفزان وغدامس التي أدت إلى ردم بعض الابار وكذلك بعض القرى كما تبينه الوثيقة في الملحق (76)

الاصلاحات الزراعية في ولاية طراباس ...

الخاتمة:

من خلال استعراضنا للإصلاحات الزراعية يتبين لنا:-

1 – ان الاصلاحات الزراعية في العهد العثماني الثاني وبالتحديد في النصف الاول من القرن التاسع عشر قد لاحظ عليها توقف النشاط الزراعي في الولاية وذلك راجع إلى ان الولاة العثمانيين في هذه الفترة لم يهتموا بالزراعة نظرا لظروف السياسية التي اعاقت النشاط الزراعي المتمثلة في ثورة غومة المحمودي في الجبل الغربي عام 1842 وثورة عبدالجليل سيف النصر في الجنوب التي أترث سلباً على الأهتمام بالزراعة في الولاية إضافة إلى جباية الضرائب من الأهالي وخاصة في عهد الوالي علي عشقر باشا من 1842/1838 التي فرضت على المنطقة الزراعية بترهونة حيث استخدمت كسلاح لإخضاع الأهالي الرافضين للحكم العثماني.[77]

2 – زحف الرمال على المزروعات وأتلافها أحياناً كما انها شكلت خطر على مصادر المياه بردمها، وكذلك مشكلة الري الذي يتطلب وقتاً وجهداً [78].

3 – قامت السلطاتالعثمانية بإدخال انواع من المزروعات كالبن، والتوت، والقطن، والبطاطا وغيرها [79].

4 – افتتاح المصرف الزراعي لإقراض الفلاحين ومساعدتهم في أنشطتهم الزراعية.

5 – تعرض الولاية في اواخر العهد العثماني الثاني إلى اطماع الايطاليين بافتتاحهم بنكدي روما في سنة 1907لاستغلال الليبيين في بؤسهم في عملية التسليف والرهن الامر الذي ادى إلى زيادة النفود الايطالي.

هوامش البحث:-

1. ياسين الشهابي، الأوضاع الاقتصادي في ولاية طرابلس الغرب و متصرفية بنغازي 1835 – 1911 منشورات مركز جهاد الليبيين ، دراسات تاريخية، 2006 ، ص52.
2. مصطفي هويدي، العجيلات باب طرابلس الغربي ، طرابلس 2007 ، ص 226 .
3. عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط3، الإسكندرية، 1993، ص96.
4. تيسير بنموسي، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1988، ص91.
5. المرجع نفسه، ص108.
6. تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص110.
7. فرانشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني، تعريب خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، 1971،ص110.وكذلك محمد الكوني، التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب 1864-1911 منشورات جامعة الزاوية، 2007، ص52.
8. عمر بن سماعيل، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا 1835 – 1882، رسالة دكتورا غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب عين شمس، القاهرة، 1972، صفحة 266
9. تيسير بن موسى ، مرجع سابق ، ص 108.
10. كانت هذه الإقطاعات على ثلاثة أنواع وهي التيمار ويعطي واردا سنوياً أقل من عشرين ألف أقجة ، والزعمات ويتراوح دخله من 20-99 الف اقجة ، ثم الخاص ويزيد دخله على مائة ألف أقجة سنوياً ، أنظر : د.عبدالكريم رافق ، العرب و العثمانيون 1516-1916م ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1974، ص45-46.
11. المختار عفيف، الأوضاع الأقتصادية في أقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، دراسة تاريخية، منشورات جامعة الزاوية، 2010، ص177.

12.المرجع نفسه.

13.أحمد عبدالرحيم، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص217.

14.تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص111.

15.تيسير بن موسى، المرجع السابق.

16.محمد عثمان الحشائشي ، رحلة الحشائشي إلى ليبيا، بيروت – دار لبنان ، 1965 م، ص420.

17.صحيفة طرابلس الغرب، العدد 969، 24 شعبان 1319هـ.

18.تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص98.

19.أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي ، المطبعة الحديثة 1971، ص135.

20.المختار عفيف، الاوضاع الأقتصاديةلأقليم فزان، مرجع سابق، ص229 وما بعدها.

21.السواني جمع سانية وهو مكان الدي يستخرج منه الماء من البئر بالة مخصوصة واطلق الطرابلسيون في لغتهم الدارجة على البستان ، احمد النائب الانصاري مصدر سابق ص 43 كذلك المختار عفيف ، مدينة سوكنا دراسة تاريخية الاوضاع السياسية والاقتصادية ولاجتماعية والعلمية 1835 – 1911 منشورات مركز جهاد الليبيلدرسات التاريخية ، ط 1 ، 2002 ، ص 137

22.عمر بن سماعيل ، مرجع سابق ص 268.

23.فرانشسكو كورو، مرجع سابق، ص111

24. ن.أ.بروشين، تاريخ ليبيا من القرن التاسع حتى عام 1969م، ترجمة: د.عماد حاتم، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1988م، ص28.

25. كنتالاً : وحدة وزن قياس السوائل .

26. العربي الزروق، غريان في العهد العثماني من 1911/1551، منشورات جامعة الجبل الغربي، 2012، ص119.

27. محمد ناجي ، محمد نوري ، تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة اكمل الدين احسان دار مكتبت الفكر ، 1973 ، ص32

28. د.م.ت.ط،تعني دار المحفوظات التاريخية طرابلس ونشير إليها لاحقا بهذا الرمز د – م – ت – ط ملف الزراعة، وثيقة رقم 99، نقلاً عن الهادي الفقي، قضاء ترهونة في العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، مركز البحوث والدراسات، الزاوية 2008، ص178.

29. د – م – ت – ط ، وثيقة غير مصنفة، ملف الشؤن الادارية.

30. المختار عفيف، النخلة وأهميتها في الحياة الأقتصادية والثقافة بفزان خلال القرن التاسع عشر، مجلة تراث الشعب، العدد34، 2014، ص55.

31. ــــــــــــــ، سوكنه خلال العهد العثماني، مرجع سابق ص147.

32. العربي الزروق، مرجع سابق، ص116.

33. المختار عفيف، الأوضاع الأقتصادية في أقليم فزان، ص231.

34. فرانشسكو كورو، مرجع سابق، ص111، المختار عفيف، الأوضاع الأقتصاديةلأقليم فزان، مرجع سابق، ص149.

35. محمد ناجي ، محمد نوري ، مصدر سابق، ص34.

36. د.م.ت.ط، ملف الزراعة، وثيقة رقم 15 مؤرخة في 16 يناير 1911 بشأن زراعة الحمص بغريان.

37. محمد أمحمد الطوير، تاريخ الزراعة في ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ص124.

38. د.م.ت.ط، ملف الزراعة، وثيقة رقم 23، رسالة من والي طرابلس إلى والي اليمن بشأن صناعة البن .

39. د.م.ت.ط، ملف الزراعة، وثيقة رقم 10، بشأن توفير الخضروات في الاسواق، انظر الملحق.

40. سعاد علي عمر محمد، الفكر الإصلاحي في ولاية طرابلس الغرب 1847/ 1911، جريدة الترقي أنموذجاً، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الزاوية، 2008، ص22.

41. د.م.ت.ط، ملف الزراعة، بشأن زراعة البن في غريان، أنظر الملحق.

42.المختار عفيف، الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان، مرجع سابق، ص261.
43.محمد الطوير، تاريخ الزراعة، مرجع سابق، ص51.
44.ـــــــــــــ، المرجع السابق، ص52.
45.د.م.ت.ط، ملف الزراعة ، وثيقة رقم 75، بخصوص زراعة القطن.
46.المرجع السابق نفسه، ص51.
47.د.م.ت.ط، ملف الشؤون الداخلية، وثيقة رقم 46 بشأن زراعة البطاطا بالجبل الغربي
48.صحيفة طرابلس الغرب، العدد 1180، 3شعبان 1324هـ، نقلاً عن تيسير بن موسى، ص112.
49.الزعفران: وهو من النباتات العائلة السوسية ومن المحاصيل النقدية الذي اشتهرت بيه غريان منذ اقدم العصور حيث شكل أحد الموارد الاقتصادية المهمة في حياتهم ويعد من أحسن الأنواع جودة في العالم ، العربي الزروق ، غريان في العهد العثماني 1551-1911 ، منشورات جامعة الجبل الغربي ، 2012 ص 129 ، سالنامة طرابلس الغرب 1286 ه / 1870 م ص 90نقلاً عن العربي الزروق المرجع السابق ص 131 .
50.أحمد عبدالرحيم، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص217.
51.عمر بن سماعيل، مرجع سابق، ص272.
52.المرجع السابق نفسه.
53.تيسير بن موسى، مرجع سابق،ص111.
54.أحمد صدقي الدجاني، مصدر سابق، 135.
55.تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص111.
56.صحيفة طرابلس الغرب، العدد 959، الصادرة في 24 شعبان 1319.
57.تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص98.
58.البيدر: هو عبارة عن مستطيل بأبعاد متغيرة، بمعدل عشرة إلى أربعة عشر متراً وذلك حسب كمية المحصول ويحتوي على مساحة دائرية الشكل

للدرس أي ما يعرف بالنادر، للمزيد من الإيضاح ينظر لمختار عفيف، الأوضاح الأقتصاديةبفزان، مرجع سابق، ص217.

59. عمر بن سماعيل، مرجع سابق، ص266.

60. صحيفة طرابلس الغرب، العدد 1120، في ذو الحجة 1324هـ.

61. عمر بن سماعيل، ص266.

62. أحمد صدقي الدجاني، مصدر سابق، ص135.

63. المصدر السابق نفسه،

64. محمد امحمد الطوير، تاريخ الزراعة في ليبيا، ص60.

65. العزيزية نسبة إلى السلطان عبد العزيز، وهو بني مقراً للحكومة مع سوق عمومي وشعبي يقصده الناس يوم واحد في كل أسبوع ليبعواوينشرو حاجاتهم وأدى هذا المكان فيما بعد إلى دوراً مهماً أثناء معارك الجهاد الليبي

66. محمد الكوني بالحاج، مرجع سابق ص52.

67. جوزيف كاكيا ، ليبيا في العهد العثماني الثاني من 1835 – 1911 ، ترجمة يوسف العسلي ، دار احياء الكتب 1946 ، ص119 .

68. أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في طرابلس الغرب، جزء 2، ط3، إشراف الطاهر الزاوي، مطبعة الأنتفاضة، القاهرة، 1961، ص35.

69. د.م.ت.ط، ملف الزراعة، وثيقة رقم53، بشأن أنشاء أبي نجيم،

70. محمد الطوير، تعليم السلطان عبدالحميد الثاني، من أجل الرقي بولاية طرابلس الغرب، خلال وثيقة تاريخية، مجلة الوثائق والمخطوطات، العدادان 10/9، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998، ص121/115.

71. بلدية طرابلس في مائة عام من 1870 إلى 1970، ص101.

72. محمد الطوير، الزراعة في ولاية طرابلس الغرب، (ليبيا) أثناء الحكم العثماني الثاني، المجلة المغاربية، العدد40/39، السنة الثانية عشر، ج 2، اشراف عبدالجليل التميمي، مطبعة الاتحاد التونسي، تونس 1983، ص550.

73. ياسين شهاب الموصلي، مرجع سابق، ص97.

74. المرجع السابق نفسه، ص95.

75. المختار عفيف، الضرائب العثمانية بقضاء ترهونة بولاية طرابلس الغرب من خلال بعض الوثائق العثمانية، مجلة الوثائق والمخطوطات، العدادان 13و14 منشورات مركز جهاد الليبيين، 1998، ص78.

76. فاتح أقداره، الزاوية الغربية خلال العهد العثماني الثاني من 1845/1911، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، مركز البحوث والدراسات، الزاوية، 2002، ص133.

77. المرجع السابق، ص320.

78. مختار عفيف، الأوضاع الأقتصادية في أقليم فزان، مرجع سابق،ص

79. د.م.ت.ط، ملف الزراعة، وثيقة رقم 14،بشأن تقديم مساعدة لبناء بلدة جديدة في الجنوب بتاريخ 10 ابريل 1852.

الملاحق

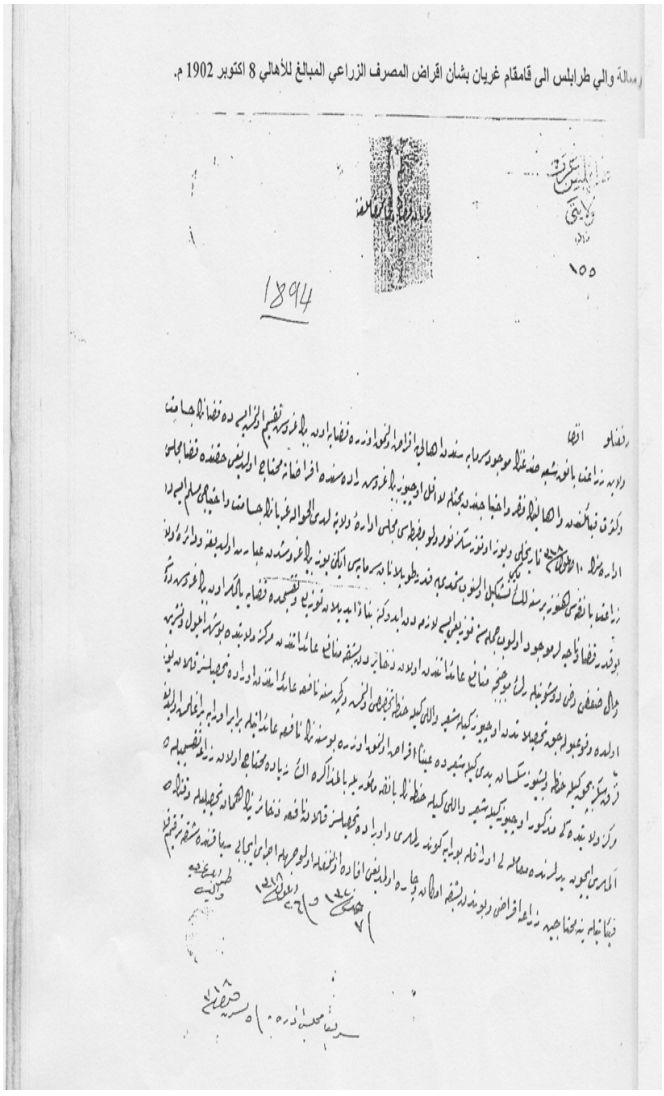
رسالة والي طرابلس الى قائمقام غريان بشأن اقراض المصرف الزراعي المبالغ للأهالي 8 اكتوبر 1902 م.

المصدر العربي الزروق، غريان في العهد

العثمانية

الملاحق

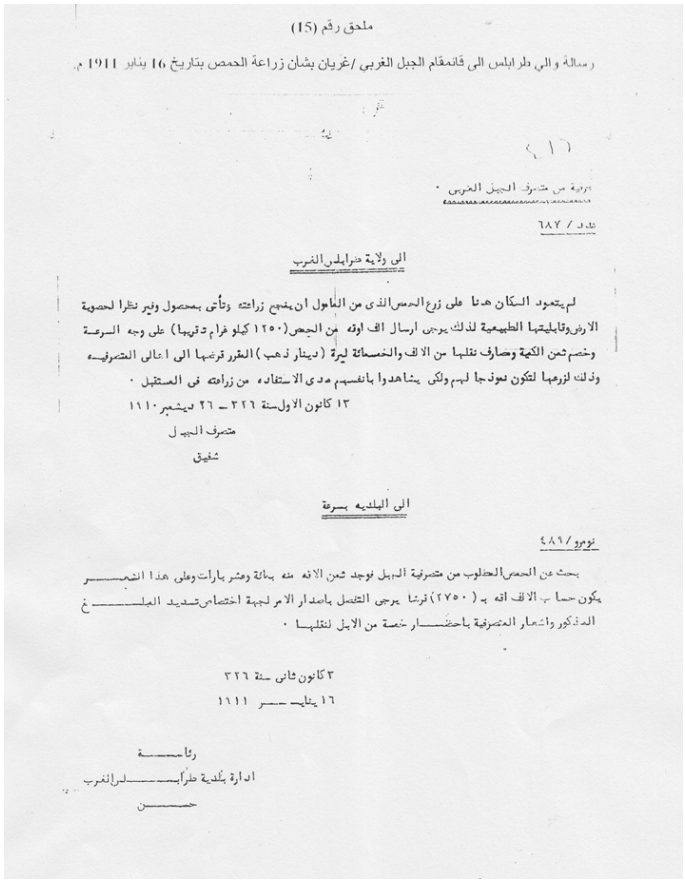

ملحق رقم (15)

رسالة والي طرابلس الى قائمقام الجبل الغربي /غريان بشأن زراعة الحمص بتاريخ 16 يناير 1911 م.

(١)

واردة من متصرف الجبل الغربي .

عدد / ٦٨٧

الى ولاية طرابلس الغرب

لم يتعود السكان هنا على زرع الحمص الذى من المأمول ان يفيدهم زراعته وتأتى بمحصول وفير نظرا لخصوبة الارض وقابليتها الطبيعية لذلك يوجى ارسال الف اوقه من الحمص (١٢٥٠ كيلو غرام تقريبا) على وجه السرعة وخصم ثمن الكمية ومصارف نقلها من الالف والخمسمائة ليرة (دينار ذهب) المقرر قرضها الى اهالى المتصرفيه وذلك لزرعها لتكون نموذجا لهم ولكى يشاهدوا بانفسهم مدى الاستفاده من زراعته فى المستقبل .

١٣ كانون الاول سنة ٣٢٦ ـ ٢٦ ديسمبر ١٩١٠

متصرف الجبل

شفيق

الى البلديه بسرعة

نومرو / ٤٨٩

بحث عن الحمص المطلوب من متصرفية الجبل نوجد ثمن الاقه منه بمائة وعشر يارات وعلى هذا الشعير يكون حساب الالف اقه بـ (٢٧٥٠) قرشا يرجى التفضل باصدار الامر لجهة اختصاص تسديد المبلغ المذكور واشعار المتصرفية باحضار خمسة من الابل لنقلها .

٣ كانون ثانى سنة ٣٢٦

١٦ يناير ١٩١١

رئاسة

ادارة بلدية طرابلس الغرب

حسن

المصدر: محمد الطوير تاريخ الزراعة.

الملاحق

تقرير عن الزعفران وخواصه الطبية لطبيب
البلدية الدكتور شوكت، بتاريخ 1902م.

يمكن للزعفران أن يحتل الدرجة الأولى من بين نباتات الزينة للاطعمة في الحفلات والعوائد الإسلامية في دار السعادة (استانبول) التي هي (كانت) العاصمة الإسلامية حيث يضعه جميع الأهالي في حلويات الأعراس المسماة «بالزردة» كما انه يخلط في بعض الأطعمة في الممالك الأخرى. وفي طرابلس الغرب يدهن به الخبز عند إخراجه من الفرن ليكسب لوناً ذهبياً لامعاً ويكتب به الفقهاء التمائم وعليه يحق للزعفران أن يكون من النباتات الشعبية للدرجة المهمة التي يحتلها الزعفران وقيام التجار بغشه صممت أن أعرفه باختصار ظناً مني أن هذا لا يخلو من الفائدة.

إن استعمال الزعفران في الأطعمة والأدوية منذ العهود القديمة ثابت في كتب التاريخ ويسمى هذا النبات في جميع اللغات بالزعفران وحسب أعداء الفرنسيين أن كلمة الزعفران محرفة من الكلمة العربية الإصفرار.

إن الزعفران من فصيلة السمسم (الجلجلان) وينبت في شرق أوروبا وغربها وخاصة في فرنسا وأسبانيا كما ينبت في آسيا وامريكا وافريقيا وأن الزعفران الذي ينمو في غريان بولاية طرابلس من أجود الأنواع في العالم.

إن الزعفران الموجود لدى التجار عبارة عن خيوط برتقالية ملتفة حول بعضها رائحته طيبة وطعمه معطر ومر إذا وضع في الفم يجعل اللعاب أصفر والفلاحون الذين يزرعون الزعفران يصابون بوجع في الرأس وذلك بتأثيره على الأعصاب وبناء

الاصلاحات الزراعية في ولاية طراباس ...

المصدر: محمد الطوير تاريخ الزراعة.

الملاحق

رسالة من والي طرابلس الغرب الى متصرف فزان
بخصوص زراعة القطن هناك، بتاريخ 29 مايو 1878م.

إلى متصرفية فزان:

بلغنا ان بفزان اراضي صالحة لنمو محصول القطن وإنها لا تزرع في كل عام بذوراً جديدة كما هو جار في غيره من الأمكنة ولكن الشتلة التي تنتج من زراعة بذرة واحدة تكبر إلى تصبح شجرة وتعطي محصولاً لعدة سنوات. لقد خطر ببالنا انه قد يوجد البعض من هذه الأشجار، ولما كان الإكثار وتعميم زراعة القطن في الأراضي الصالحة لنموه تعود على الأهالي والدولة بالمنافع والفوائد الجليلة فلأجل السعي لتنمية ثروة الأهالي يجب قبل كل شيء إتخاذ الطرق والتدابير اللازمة لذلك ويقتضينا أولاً أن نعرف التأكيد منكم هل يزرع القطن هناك وهل توجد له شجيرات مستغلة وفي حالة وجودها كم سنة تعيش وكم تبلغ ارتفاعها وسمكها وكم نجمع من لوز في العالم وكم تنتج من قطن.

خبرونا تفصيلاً وصراحة وابعثوا لنا واضعين في حقيبة البريد بعضاً من لوز القطن.

25 جمادي الأول سنة 1295هـ
29 مايو 1878م.

المصدر: محمد الطوير تاريخ الزراعة.

لملاحق

المدبوس	27		(القرش يساوي 40 بارة)
فصوليا خضراء	14		(القرش يساوي 40 بارة)
الطماطم	2	1	(القرش يساوي 40 بارة)
الليمون	6		(القرش يساوي 40 بارة)
البامية	33		(القرش يساوي 40 بارة)
الخيار	27		(القرش يساوي 40 بارة)
الذرة	13		(القرش يساوي 40 بارة)
العنب	2	1	(القرش يساوي 40 بارة)
الكرات	2	1	(القرش يساوي 40 بارة)

كشف بأسماء أنواع الخضروات والفواكه التي كانت متوفرة بالأسواق المحلية في عام 1900م وأسعارها.

أنواع الخضروات والفواكه	بارة	قروش	ملاحظـــات
البطاطة	21	-	الكيلو (الاقة الجديدة)
الاسماك	27	-	الكيلو (الاقة الجديدة)
السلك	21		الكيلو (الاقة الجديدة)
البليستة	21		الكيلو (الاقة الجديدة)
القريعة	21		الكيلو (الاقة الجديدة)
القرعة الحمراء	10		الكيلو (الاقة الجديدة)
القرعة الطويلة	21		الكيلو (الاقة الجديدة)
بصل أخضر	27		الكيلو (الاقة الجديدة)
بصل يابس	21		الكيلو (الاقة الجديدة)
فلفل أحمر يابس	4	2	(القرش يساوي 40 بارة)
فلفل أخضر	21		(القرش يساوي 40 بارة)
لفت	13		(القرش يساوي 40 بارة)
كرنبيط	27		(القرش يساوي 40 بارة)
فجل ربطة	3		(القرش يساوي 40 بارة)
فجل بالكيلو	13		(القرش يساوي 40 بارة)
الدلاع	10		(القرش يساوي 40 بارة)

المصدر: محمد الطوير تاريخ الزراعة.

الملاحق

زراعة عدة أنواع من المحاصيل الزراعية كالقطن والسمسم والزيتون.

جاء في وثيقة تحمل عنوان منوعات بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس ما يلي:

(1) كتبت الولاية بتاريخ 13 رجب 1288هـ (1871/9/28م) إلى متصرف المركز رسالة تعلمه فيها بأن المجلس العمومي بالولاية قد أوصى بزراعة الأفيون والقطن والكتان والسمسم بولاية طرابلس الغرب.

(2) إصلاح وتطعيم زيتون الجبل الأخضر بشرقي بنغازي: وبنفس التاريخ بعثت الولاية بصورة من المضبطة (الجلسة) الخاصة بإصلاح أشجار الزيتون البري الموجود بالجبل الأخضر.

(3) ما غرس في شتاء عام 1317 مالي من أشجار الزيتون بالعجيلات كان 13540 شجرة من الأشجار المتنوعة كالزيتون.

(4) وردت رسالة من قائمقامية الزاوية بتاريخ 13 مارس 1313 بأن التفتيش الذي جرى في أراضي الزاوية أظهر بأنه تم غرس 18275 شجرة زيتون.

(5) وجهت الولاية رسالة بتاريخ 17 تموز 1326 مالي إلى قائمقام غريان ليجهز في نهاية شهر تشرين ثاني (نوفمبر) 2000 شتلة زيتون وتين وعنب وأعلام متصرفية فزان مبكراً بعدد الحيوانات اللازمة لنقلها لتبعثها لكي تغرس في الأراضي الصالحة لذلك وفي الوديان.

(6) أمر الوالي محمد حافظ باشا بغرس الزيتون بتاريخ 1 شباط 1316 مالي.

المصدر: محمد الطوير تاريخ الزراعة.